

Distr.
GENERAL

A/RES/52/234
22 September 1998

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ١١٤ من جدول الأعمال

قرار إتخذه الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الخامسة (A/52/746/Add.3)]

٢٣٤/٥٢- الموظفون المقدمون دون مقابل من الحكومات والكيانات الأخرى

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ٢٤٣/٥١ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ و ٢٢٠/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد المواد ٩٧ و ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى قرارها ١٢/٥٢ ألف المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧،

وقد نظرت في تقارير الأمين العام عن الموظفين المقدمين دون مقابل من الحكومات والكيانات الأخرى^(١) والتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٢)،

وإذ تؤكد من جديد المادة ٧-٢ والقاعدة ١٠٧-٧ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة،

١ - تطلب إلى الأمين العام ضمان الامتثال الدقيق لأحكام قرارها ٢٤٣/٥١، ولا سيما الفقرتين ٤ و ٩ منه؛

٢ - تعيد تأكيد أن برنامج العمل والولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء يجب أن تُمول على النحو الذي تحدده الجمعية العامة، استناداً إلى مقترحات الأمين العام؛

(١) A/52/698 و A/52/709 و Corr.1 و A/52/710 و A/52/823.

(٢) A/52/890.

٣ - تسلّم بأن استخدام الموظفين المقدمين دون مقابل ينبغي ألا يكون نتيجة سوء تخطيط الموارد من الموظفين، وتؤكد على أن الموظفين المقدمين دون مقابل ليسوا بديلا عن الموظفين المقرر تعيينهم في وظائف مأذون بها من أجل تنفيذ البرامج والأنشطة المضطلع بها بموجب ولايات؛

٤ - تقرر أنه ينبغي عدم التماس الموظفين المقدمين دون مقابل لوضعهم في وظائف أبقيت شاغرة لأسباب مالية فقط؛

٥ - تكرر تأكيد أنه من الضروري تقديم مقترحات شاملة مشفوعة بأدلة وافية بشأن إجمالي الاحتياجات من جميع مصادر التمويل بحيث يتسنى للجمعية العامة أن تبت في مستوى الموارد اللازمة للتنفيذ الكامل لجميع البرامج والأنشطة المضطلع بها بموجب ولايات، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم جميع الميزانيات المقبلة ومخططات الميزانيات المقبلة على هذا النحو، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦؛

٦ - تقرر عدم اعتبار الموظفين المقدمين دون مقابل موظفين للأمم المتحدة؛

٧ - تؤيد ملاحظة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٣) ومفادها أن عدم وجود موارد كافية من الموظفين ينبغي ألا يؤدي إلى قبول موظفين مقدمين دون مقابل من الفئة الثانية، وأنه ينبغي أن تقدم في المستقبل دلائل ومبررات أكثر وضوحا بما يفيد أن قبول الموظفين المقدمين دون مقابل يفي بالمعايير الواردة في الفقرة ٤ من القرار ٢٤٣/٥١؛

٨ - تؤيد أيضا ملاحظات اللجنة الاستشارية^(٤) ومفادها أن الموظفين المقدمين دون مقابل من الفئة الثانية ينبغي ألا يكون قبولهم ناجما عن تقصير الأمانة العامة في تعيين الموظفين بسرعة؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يستكمل، على سبيل الأولوية، عملية تعيين موظفين ليحلوا محل الموظفين المقدمين دون مقابل من الفئة الثانية وفقا للقرار ٢٤٣/٥١ في موعد أقصاه شباط/فبراير ١٩٩٩، بما في ذلك عن طريق نقل الموظفين، وانتداب موظفين من المدنيين ومن الشرطة المدنية ومن الضباط العسكريين في أثناء الخدمة من الدول الأعضاء، وكذلك عن طريق تعديلات لتوزيع العمل وطرائقه، وأن يكفل اتخاذ ترتيبات ملائمة للإحلال، من أجل ضمان استمرار توفر الخبرة، والأداء السليم والفعال في جميع الإدارات المعنية وفقا للمواد ٩٧ و ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة؛

١٠ - تلاحظ التزام الأمين العام^(٥) بالتخلص تدريجيا من الموظفين المقدمين دون مقابل

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٤.

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ٦.

(٥) انظر A/C.5/52/54، وانظر أيضا A/C.5/52/54/Rev.1 الموزعة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨.

والاستعاضة عنهم بموظفين تمول الأمم المتحدة تكاليفهم، وذلك في موعد أقصاه شباط/فبراير ١٩٩٩ على النحو الذي تم عرضه على اللجنة الخامسة في جلستها ٦٨ المستأنفة، المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨^(٦)؛

١١ - تؤكد على أن التنفيذ السريع للإجراء ٣، الوارد في تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"^(٧) هو أمر وثيق الصلة بمهمته المتمثلة في إدارة الأمانة العامة وفقا للمواد ٩٧ و ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه أساسي لتعزيز زخم عملية الإصلاح؛

١٢ - تتطلع إلى التقرير الشامل للأمين العام، الذي يتناول، في جملة أمور، تنفيذ الإجراء ٣، والذي سيقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والخمسين؛

١٣ - تلاحظ مع القلق أن المهام التي ينبغي أن يؤديها موظفو الأمم المتحدة يضطلع بها الموظفون المقدمون دون مقابل، وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل قيام موظفي الأمم المتحدة بالمهام من قبيل التحقق من المطالبات، ومعاملة تسديد قيمة المعدات التي تمتلكها الوحدات، ووضع قواعد بيانات للموظفين، التي تعتبر مهام أساسية؛

١٤ - تحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٨^(٨)؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل أن تصدر التقارير الفصلية المقبلة عن قبول الموظفين المقدمين دون مقابل من الفئة الثانية في حينها وأن تتضمن معلومات أكثر دقة وشمولا وكمالا، بالإضافة إلى معلومات متكاملة عن الموظفين المقدمين دون مقابل، على نحو يشبه المعلومات الواردة في التقرير الأول عن الموظفين المقدمين دون مقابل من الفئة الثانية^(٩)، ليتسنى للدول الأعضاء اتخاذ قرارات مدروسة؛

١٦ - توافق على المبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة بالموظفين المقدمين دون مقابل، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧^(١٠)، وعلى التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ١١ من تقريرها^(١١) والمرفق الأول له، والشرح الوارد في ذلك المرفق، رهنا بأحكام هذا القرار؛

١٧ - تقرر تعديل الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام^(١٢) على النحو التالي:

(٦) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، اللجنة الخامسة، الجلسة

٦٨ (A/C.5/52/SR.68/Add.1)، والتصويب.

(٧) A/51/950.

(٨) A/52/823.

(٩) A/52/709 و Corr.1.

(١٠) A/52/698.

"٩ - لا يجوز أن يشرف الموظفون المقدمون دون مقابل على عمل الموظفين في أداء واجباتهم الرسمية أو أن يُشاركوا في القرارات التي تؤثر في مركز الموظفين، وحقوقهم، ومستحقاتهم. ولا يُستثنى من هذه القاعدة سوى الحالات التي قد تكون فيها للموظفين المقدمين دون مقابل مسؤوليات إشراف إداري على موظفين يقدمون لهم دعماً مباشراً."

١٨ - تقرر أيضاً أن تُضيف في نهاية الجملة الأولى من الفقرة ١٢ من التقرير^(١٠) العبارة التالية: "ما لم يكن هناك ظروف استثنائية لا يستطيع الأمين العام التحكم فيها، وفي تلك الحالة، ينبغي التماس موافقة الجمعية العامة للإبقاء على الموظفين المقدمين دون مقابل إلى ما بعد تلك الفترة؛"

١٩ - تأسف للمعلومات المتناقضة وغير المتسقة التي قدمها ممثلو الأمين العام بشأن هذا الموضوع إلى اللجنة الخامسة، مما أضر بمداومات اللجنة، وعرقل عملية اتخاذ قرارات مدروسة في حينها؛

٢٠ - تقرر استئناف النظر في مسألة الموظفين المقدمين دون مقابل في الجزء الثالث من دورتها الثانية والخمسين المستأنفة.

الجلسة العامة ٨٨

٢٦ حزيران / يونيو ١٩٩٨